

السياسي: مصر مؤهلة لجذب الاستثمارات الأجنبية



واستعرض السيسي، التطورات والإجراءات الإصلاحية والتنمية التي تتبناها الحكومة لتشجيع الاستثمار، وتذليل جميع العقبات أمام المستثمرين، كتحريم سعر صرف العملة وتحقيق زيادة مطردة في احتياطي النقد الأجنبي، بالإضافة إلى ما تظطلع به الدولة على صعيد تطوير البنية الأساسية، من مد شبكة الطرق، وإقامة كثير من المدن والتجمعات العمرانية الجديدة، وتحقيق فائض في احتياطي الطاقة، فضلاً عن جهود رفع كفاءة شركات قطاع الأعمال، وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديث الأطر والنظم التشريعية والقانونية ذات الصلة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلى أن "العوامل والمقومات الاستثمارية المتنوعة التي باتت تتمتع بها مصر حالياً، تؤهلها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بفعل الاستقرار الأمني والاقتصادي على الرغم من الظروف الإقليمية المضطربة التي تعاني منها المنطقة، بالإضافة إلى وفرة الأيدي العاملة المدربة، واتفاقات التجارة التي تربط مصر بالأسواق في أفريقيا والمنطقة العربية والاتحاد الأوروبي".

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس السيسي وفداً لرؤساء وممثلي عدد من كبرى صناديق الاستثمار العالمية والإقليمية، ضمن مؤتمر الاستثمار الذي نظّمته المجموعة المالية "هيرميس"، بحضور محافظ البنك المركزي، ووزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، ووزير المالية، ورئيس البورصة المصرية.

قطر تتوقع فائضا هاليا في موازنة 2019



يذكر أن السعودية والإمارات العربية المتحدة فرضت هذا العام ضريبة قيمة مضافة بواقع 5%، لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط، لكن قطر تريد مزيداً من الوقت لتقييم آثار تلك الضريبة، بحسب ما قالته وزارة المالية.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرف)

كشفت وزارة المالية القطرية عن أنّ موازنة عام 2019 تتضمن زيادة طفيفة في الإنفاق الحكومي وتحقيق فائض للمرة الأولى في ثلاث سنوات، بفضل ارتفاع أسعار النفط وضريبة جديدة.

ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق 206.7 مليار ريال (حوالي 56.8 مليار دولار) خلال العام القادم، بزيادة 1.7% فقط عن خطة موازنة 2018. ولا يتماشى ذلك مع قفزة متوقعة نسبتها 20.5% في الإيرادات إلى 211 مليار ريال.

وتتوقع الحكومة تحقيق فائض في الموازنة قدره 4.3 مليار ريال في 2019، بعد عجز متوقع قدره 28.1 مليار ريال هذا العام. ويرجع جزء كبير من الزيادة المتوقعة في الإيرادات إلى ارتفاع أسعار الطاقة، حيث تقترض موازنة العام القادم متوسط سعر للنفط عند 55 دولاراً للبرميل، ارتفاعاً من 45 دولاراً في موازنة 2018. ومن المقرر فرض ضريبة في قطر مع بداية 2019 على بعض السلع المضرة بالصحة، من بينها ضريبة بنسبة 100% على التبغ ومشروبات الطاقة وأخرى بنسبة 50% على المشروبات الكحولية.

■ "موديز" تونح الشركات الخليجية نظرة مستقبلية مستقرة



أبقت مؤسسة موديز الدولية للتصنيف الائتماني على النظرة المستقبلية المستقرة لشركات مجلس التعاون الخليجي، في حين أبقت على النظرة السلبية للاقتصاديين التركي، والجنوب إفريقي.

ووفقاً لـ "موديز" تمثل أسعار النفط المرتفعة نسبياً عنصر دعم للشركات بشكل عام، إلى جانب تراجع العجز في ميزانيات دول الخليج بفضل أسعار النفط المواتية، مع استمرار التزام حكومات هذه الدول بالإنفاق العام، واستمرار دعمها للمؤسسات شبه الحكومية التي لها سندات أو عليها ديون.

في الموازاة، استندت الوكالة في نظرتها المستقبلية السلبية للاقتصاد التركي إلى التقلبات الحادة لأسعار الصرف، والظروف المالية الصعبة وضعف وضوح التوجه السياسي للدولة. وسيتضاعف تأثير هذه العوامل بتوقعات "موديز" بشأن انكماش الاقتصاد التركي خلال 2019.

من ناحية أخرى أبقت المؤسسة الدولية أيضاً على النظرة المستقبلية

السلبية لاقتصاد جنوب إفريقيا على خلفية استمرار النمو الاقتصادي الضعيف واستمرار الغموض السياسي وهو ما يحد من الطلب من الشركات والمستهلكين.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

■ تراجع الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى لبنان



سجلت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة الى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تراجعاً كبيراً بتأثير مباشر من الاحداث السياسية والامنية التي شهدتها منذ العام 2011.

وفي هذا الإطار، لفت رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للاستثمارات نبيل عيتاني، إلى أنّ "الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى لبنان تراجعت من 4.9 مليار دولار في 2010 الى 2.6 مليار دولار في 2017 اي ما نسبته 40 في المئة"، موضحاً أنّ "نسبة التراجع التي طالت حركة الاستثمار الى لبنان تبقى أفضل من تلك التي طالت اقتصادات دول المنطقة ودول شمال افريقيا".

الاستثمارية كما عملنا دائماً ونأمل ان تتشكل الحكومة الجديدة بأسرع وقت ممكن كون تحقيق ذلك يؤدي حتماً الى اعطاء الثقة المطلوبة للمستثمرين الاجانب والعرب واللبنانيين".

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

وقال: "نحن نثق بالإمكانات المتوفرة لدينا لاسيما لناحية القوانين والحوافز التي ترعى الاستثمارات الوافدة، لذلك أرى أن لبنان بإمكانه أن يستعيد ما خسره من استثمارات في المرحلة السابقة انطلاقاً من قدرته على التعامل مع الازمات، ونحن سنعمل على تحسين البيئة

